

الإستجابة للحروب الرعوية

استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

المجتمعات نفسها إلى عمليات هجوم عنيفة .

وعلى صعيد إيجابي، يقوم عدد من منظمات المجتمع المدني (CSOs) بالتعاون مع وكالات اقليمية وعالمية، كما في غالب الأحوال، في التدخل لدعم النهج (المقاربات) المحلية التقليدية توسطاً وحلاً. إن هذه المبادرات، رغم محدوديتها، تعمل على إشاعة الأمان في المجتمع حين يعدم تقريبا حضور الدولة. لكنه يجري تقويض هذه المبادرات عندما تستخدم الدول، بدعم دولي أحياناً، أساليب تكتيكية شديدة القسوة لاستعادة الأسلحة من هذه المجتمعات.

بسط الأسباب الجذرية وراء العنف الرعوي

غالبا ما ينظر إلى العنف الرعوي بصورة ضيقة باعتباره عرضاً من أعراض

خارجية. اما التكاليف البشرية فتتراوح بين القتل المتعمد الواسع النطاق والعشوائي إلى تشريد الأسر على أمداد طويلة واستنزاف حاد للمواشي^٢.

إن استجابات دول السودان وأوغندا وكينيا للعنف الرعوي تقوم في الغالب الأعم على محفزات سياسية وتعتمد على إجراءات قسرية، وتركز، مثلما هو العهد معها، على نزع السلاح من دون بلوغ مصالحة. وعلى الرغم من تفضيل الحكومات لجمع الأسلحة، إلا أنه من النادر أن يتمخض عن هذا وحده تخفيض في العنف على المدى الطويل. وما يبعث على المفارقة في هذا الشأن إن ذلك الجموع قد يولد نقاط ضعف جديدة لبعض السكان كما قد يحفز انبثاق مقاومة عنيفة. ومثلما بينت التجارب الأخيرة في جنوب السودان، إنه حتى لو كانت عملية نزع سلاح الجماعات الرعوية سلمية، فإن السلام الموعود غالباً ما يخفق في التجسد، معرضاً هذه

تنشر رعاة ماشية انتشاراً واسعاً على طول أرجاء الإقليم الحدودية لجنوب السودان وشمال أوغندا وشمال غربي كينيا. لهؤلاء الرعاة، الذي يعرفون جماعياً بالأتيرا، بنى اجتماعية ولغات وأصول إثنية مشتركة. وبحكم توقعهم على الأطراف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، فقد عانوا طويلاً من التهميش على أيدي الحكومات المركزية، ساعين في الوقت ذاته إلى حماية استقلاليتهم وصيانة بنية ثقافتهم. إن التنافس بين رعاة الماشية على الممتلكات والموارد العامة مائل على الدوام، وبأخذ، في غالب الأمر، شكل سرقة مسلحة للماشية. لقد تحولت هذه النزاعات ذات الحدة المنخفضة بطبيعتها، التي كانت ذات مرة عبارة عن حوادث منعزلة ومحدودة، بحكم الآثار المعديّة للحروب الأهلية في جنوب السودان وشمال أوغندا- فضلاً عن شيوع البنادق الهجومية ذات الكثافة النارية العالية - إلى اصطدامات عنيفة واسعة النطاق، ولا تحظى هذه «الحروب الرعوية» ، على العموم، بالاهتمام الإعلامي إلا قليلاً.

يستعرض هذا العدد من تقرير السودان أسباب وعواقب هذه النزاعات وطرق الاستجابة إليها في المناطق الرعوية في الإقليم الحدودي للسودان وأوغندا وكينيا. إن منظوراً يتجاوز الحدود الوطنية لهو أمر بالغ الأهمية هنا؛ إذ لشد ما تتدلو اشتباكات قبلية عبر الحدود (انظر إطار ا) وضمن جماعات البلد الواحد في كل من هذه البلدان. كما أضحت النزاعات الرعوية أكثر دموية وطويلة الأمد، وهي بذلك تساهم في تصاعد وتيرة العنف القائم على الانتقام. وبمرور الوقت تداخلت هذه النزاعات مع مصالح سياسية واقتصادية



تعليق الصورة (ص): الجنود الأوغنديون يجمعون رعاة كارامونج في تمرين لنزع السلاح باستخدام أسلوب ضرب تطويق وتفتيش بالقرب من مورتو شمال شرقي أوغندا. مارس/أذار ٢٠٧.

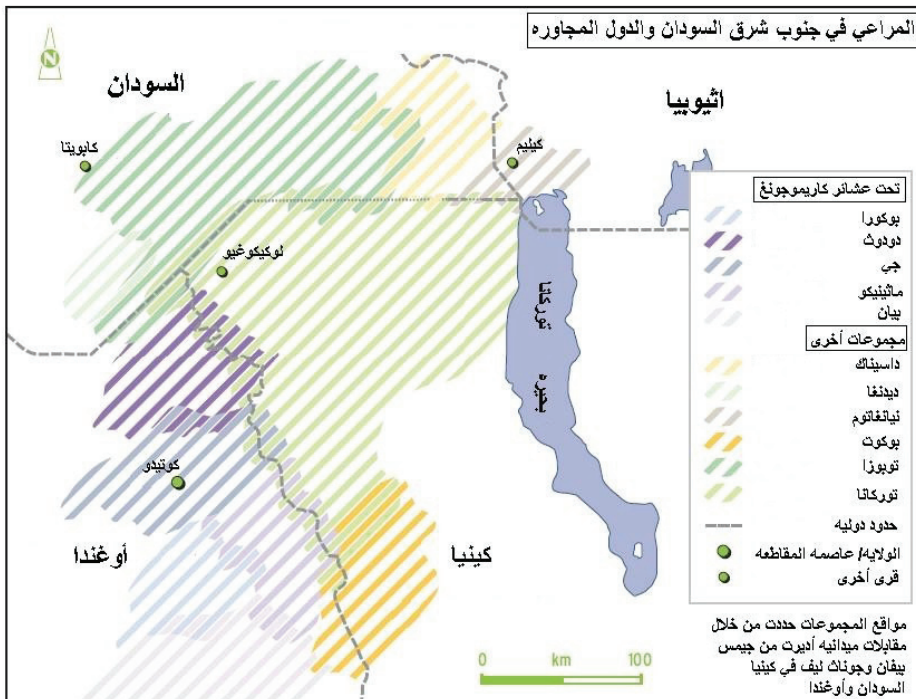
تشغل المجتمعات الرعوية في السودان وأوغندا وكينيا الحدود الوطنية لهذه البلدان معاً (انظر الخارطة أدناه). وليس مستغرباً أن تنتشر النزاعات عبر الحدود والتي قد يشترك فيها المئات من المقاتلين في كل مرة، وفي بعض الحالات قد يصل العدد إلى ألف أو أكثر من ٣. ولا تثير هذه النزاعات، بحكم عدم اشتراك القوات الحكومية فيها مباشرة، وبحكم بعدها عن مركز السلطة، إلا قليلاً من الفضول العام، حتى وإن كانت المجابهات العنيفة بين التوبوسا وتوركانا، من جملة مجابهات أخرى، تقع اسبوعياً. إن التكاليف البشرية لهذه المجابهات واسعة الأثر وتمثل طائفة متنامية من المخاطر على أمن الدول المعنية.

فعلى سبيل المثال، قام أكثر من مئة من مقاتلي توركانا من شمال غربي كينيا، خلال اشتباك عنيف في عام ٢٠٠٤، بعبور الحدود إلى جنوب السودان للهجوم على عزبة من توبوسا؛ لقد قتل أكثر من ٣٠ شخصاً من توبوسا وثلاثة من توركانا مع سرقة أكثر من ١٠٠ من قطيع الماشية.^٥

الهجمات العنيفة منتظمة الحدوث. ففي مايو/أيار ٢٠٠٧ أعلن عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً - معظمهم نساء وأطفال - وجرح أكثر من ١١ حين هجم رجال قبيلة توبوسا على قروي ديدنغا خارج كابويتا بشرق الاستوائية (جنوب السودان). امتازت هذه الهجمات بتنسيقها العالي، إذ استخدمت فيها رشاشات من عيار ١٢,٧ ملميمتر وقذائف قنابل صاروخية وبنادق هجومية.^٦ كما قتل في أغسطس/آب ٦٧ شخصاً، منهم ٩ أطفال، باشتباكات بين مقاتلي لوجير ودونفوتونو بالقرب من أيكوتوس بولاية شرق الاستوائية.^٧

تنظم فيه ملكية الأرض والموارد على أساس التملك الفردي وليس على أساس نُظم نظامية عامة.^٩

والرعاة لا يشتركون فيما يسمى بـ«السلو العامة» للأمة، فهم محرمون في الغالب من الخدمات الحكومية. وبما أنه لا وجود في الغالب لخدمات القانون سمياً ولا لخدمات الشرطة في المجتمعات الرعوية، فمن النادر أن تلعب الدولة دوراً في ضمان أمن هذه المجتمعات. ولما تبدي الدولة اهتماماً أو تشاء التدخل فكثيراً ما يتخذ هذا شكل استيطان قسري أو استخدام أساليب الاكراه ليستبدل الرعاة الرحل حياتهم بأخرى مستقرة، وهو أمر لا يعمل إلا على تصلب رغباتهم في البقاء منفصلين. علاوة على ذلك، تميل أفعال الدول، بغرض تعزيز الأمن، إلى استخدام أساليب سلطوية وتعسفية. وتحت طائلة ظروف مثل هذه، يستفحل الطلب على الأسلحة الصغيرة، رغبة في الدفاع عن النفس والسيطرة على الموارد (انظر إطار ٢).



لقد نجم عن تدفق الأسلحة ذات الطرز العسكرية والذخائر على المجتمعات الرعوية نتيجة للحروب الأهلية في السودان وأوغندا، انخفاض في الأسعار، رافعاً بذلك على نحو دراماتيكي القوة النارية لهذه الجماعات. وفي غضون ذلك، لقد مكّن الحفاظ على حيوية شبكات الترحل والتجارة الرعاة من اقتناء الأسلحة النارية اعتماداً على الصلات الاجتماعية القائمة.^{١٠}

هنالك العديد من الطرق التي يتم عبرها توصيل المعدات العسكرية الثقيلة إلى المناطق الرعوية. والسودان، في هذا المضمار، قوة موجّهة أساسية: إن شركة دعم الخراطوم المالية والعسكرية لمليشيات جنوب السودان - والتسلح المضاد للقوات المتمردة - كفلا إغراق

رغم الكلفة الباهظة نسبياً للأسلحة الصغيرة في السودان وأوغندا وكينيا، إلا أن الطلب على الأسلحة من قبل المدنيين، ومنهم رعاة أتكر، ما فتئ قوياً. وأجرى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بحثاً ميدانياً في الأونة الأخيرة لمعرفة العوامل الاجتماعية التي تآجج الطلب بين صفوف المدنيين على الأسلحة الصغيرة^{١٢}. تقترح النتائج الأولية العوامل التالية باعتبارها قد تلعب دوراً متزايداً في هذا المضمار:

حماية الماشية من السرقة: نظراً للتركيز العالي نسبياً لسكان الريف القاطنين في منطقة حدودية متقلبة الأوضاع ونظراً لاعتمادهم اعتماداً كلياً على الماشية باعتبارها مصدر الرزق الوحيد، فهم يعتبرون الأسلحة حاجة لا غنى عنها لحماية قطعان الماشية.

حماية أفرادهم، عوائلهم، مجتمعاتهم من الجريمة: بحكم عدم قدرة أو عدم استعداد الحكومات الإقليمية على توفير حماية بوليسية وفرض حكم القانون في المناطق الحدودية، تدأب الأسر على اقتناء بندقية هجومية واحدة أو أكثر باعتبارها وسيلة لحماية النفس من الجرائم العنيفة الطابع. وبالمثل، فمن المعتاد، في مناطق أكثر تحضراً، أن تشترك مليشيات مسلحة في نظم حراسة الأحياء السكنية غير الرسمية.

الدفاع الذاتي والردع العامان: الحروب الرعوية - وهي غالباً ما تكون حروباً على المراعي، المزارع، الأبار، وقد تندلع نتيجة تنافس سياسي وتجاري بين النذب - أمراض مستوطنة في الأقليم. فالمجتمعات التي ليس بوسعها حماية مواردها العامة والدفاع عنها تجازف بفقدان ذلك إلى خصومها الأقوى تسليحاً. ونتيجة لذلك ولمعضلات أمنية أخرى، تسعى القبائل إلى زيادة قوتها النارية إلى أقصى حد باعتبار ذلك شكلاً من أشكال الردع.

توقع عنف سياسي متجدد/حرب أهلية متجددة: هناك اعتقاد واسع الانتشار لدى السكان المدنيين في جنوب السودان بأن السلام بين الشمال والجنوب غير آمن ومن المرجح أن تندلع دورة جديدة من الحرب الأهلية. ويصر السكان المحليون بعناد على أنهم يحتاجون إلى تمكين ترساناتهم للجولة القادمة من القتال في ضوء اقتراب موعد الاستفتاء على تقرير المصير لجنوب السودان.

عدم الأمان الذي تشيخه الجماعات المسلحة عبر الحدود: تعاني العديد من مناطق حدود جنوب السودان بعدم الأمان عبر الحدود لحضور الجماعات المسلحة. وتعتبر المناطق على طول الحدود بين السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا من الأكثر المناطق الباعثة على القلق حالياً، إذ تلاحق قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) جيش الرب للمقاومة في هذا الأقليم، على حين جرى اتهام الأخير بالقيام بعمليات قتل وخطف وممارسة اللصوصية على الطرق الرئيسية داخل السودان.

فوائد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR): على الرغم من أن هدف تدخلات إصلاح القطاع الأمني، دولياً ومحلياً، هو بناء الثقة وتعزيز الشعور بالأمان، إلا أن ذلك أفرز حوافز للحفاظ على الأسلحة، إذ يحتفظ العديد من الذكور البالغين بأسلحتهم النارية للمطالبة باستحقاقات ناشئة من روابطهم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات مسلحة أخرى. تشمل هذه الاستحقاقات رواتب ومعونات محتملة تتصل ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR).

المهر والباثنة: في بعض المناطق الحدودية، كما في كيبوتا مثلاً، يقوم الشباب بعمليات سرقة منتظمة للمواشي بغرض دفع المهور. إن إملاءات طقوس الزواج والتقاليد المحلية تفزز، بشكل غير مباشر زيادة الطلب على الأسلحة الصغيرة لكي تيسر عمليات القيام بالفارات.

هجومات (انتقام) هجومية: ينتفع العديد من افراد المجتمع الرعوي من غنائم النزاعات. وتشمل هذه ماشية، أطفالاً، أسلحة، وسلعاً بيتية مسروقة. ولئن يستهجن بعض الرعويين العنف على الملاء - خاصة عندما يؤثر عليهم مباشرة - فإن العديد منهم، سراً، ينتفعون منه مادياً.

المجتمعات المجاورة بالأسلحة والذخائر. وبالمثل، نتج عن حركة الجماعات المسلحة عبر الحدود انتشار واسع النطاق للأسلحة. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك هو جيش الرب للمقاومة (LRA)، إذ قادت حركة تنقله المطردة بين شمال أوغندا وجنوب السودان إلى اتجار منتظم مع السكان المحليين، وغالباً ما يكون هذا مقابل الحصول على معلومات تتصل بالمواقع الاستراتيجية لأعداء جيش الرب للمقاومة^{١١}. كما يحصل الرعاة على الأسلحة بشن الفارات سواء كان ذلك على قبائل مجاورة أو على أمن قوات الدولة أثناء وقوع اشتباكات عسكرية، أو من عمليات بيع الأسلحة وتسريبها من الترسانات الحكومية وقوات المتمردين أو عبر التجارة والمقايسة في مناطق بعيدة - ولهذا أهميته خاصة في ولايتي شرق الإستوائية وجونجلي (جنوب السودان).

ليس لدى المجتمعات المتضررة القدرة على التأثير في حكوماتها للتصدي للأعراض والأسباب الكامنة وراء نشوب النزاعات في الأقليم - كما انها لا تهتم كثيراً بطلب مساعدة كهذه. فعندما تتدخل الحكومات فغالباً ما يزداد الأمر سوءاً على سوء، لأن محاولتها في قمع النزاعات الرعوية تنزع إلى أن تكون متقطعة ومسيبة وارتكاسية الطابع. هذا الأسلوب الارتجالي لـ"إدارة الأزمات" لهو بالضرورة قصير النظر ويطجه إلى تفضيل القمع على بلوغ المصالحة. وعندما تسخر الدولة امكانياتها في تسوية الصراعات فقلما يوفر النظام القضائي الرسمي حلاً فعالاً. لقد سعت الحكومتان الأوغندية والكينية في بعض الأحيان، وإن كان نصيهما الاخفاق على نحو كبير، التصدي للنزاعات بواسطة إعادة توطين الرعاة الرحل وتجميعهم، وهو أمر لم يعمل شيئاً لنزع فتيل آليات النزاع أو يستجيب لمتطلبات التنمية^{١٣}، فضلاً عن أن هناك تقارير عن سياسيين يقومون بتسليح مجموعة إثنية دون أخرى لكسب دعم سياسي أو بغية قطع الدعم عن مجموعة منافسة لها^{١٤}.

النسبة المئوية للنوع من المجموع	المجموع الكلي	بيام				نوع الأسلحة
		بايبور	ليكونفول	غموروك	فيرتيت	
٨٥%	٣٥٦	١٣	١٧١	٢١٤	٩٣	أي كي ام
٨٥١%	٠٧١	٠	٨٢	٥٢١	٧	جي ٣
٤%	٣٤	٣	٤١	٥٢	١	أف أي أل
٠.١%	٥١	٢١١	٠٢	٨٥	٩١	اس كي اس
٢%	٧١	*	*	٧١	*	ام - ١٢
٩%	٥٠١	١٤	١٣	٠٢	٣١	ناغانت
٢%	٦٢	٨	٨	٥	٥	لي إنغليد
٠.١%	٦٢١١	٨٠١	٢٧٢	٢٦٦	٤٨	المجموع

*ملاحظة: يُعتقد بأنه جرى خلط قطع ام-٢١ في حساب بنادق اس كي اس وناغانت في مناطق فيرتيت وليكونفول وبايبور لما خزنت. المصدر: فيرغيسون (٢٠٧)

نزع السلاح الرعوي في السودان وأوغندا وكينيا

تلجأ الحكومات على الدوام بغية التصدي للحروب الرعوية إلى توظيف جيوشها العسكرية وقوات الشرطة لضرب الطوق والتفتيش بصورة عدوانية ومصادرة الأسلحة. إن اتخاذ إجراءات متشددة مثل هذه قد تفضي إلى جمع عدد لا بأس به من الأسلحة، بيد أن ذلك يقوي، بشكل عام، من الشعور بانعدام الأمن لدى مجموعات معينة ويخفق أبداً في التصدي للدوافع الكامنة وراء النزاع. بل أن عمليات «نزع السلاح الطوعي»، التي تثير مقاومة قليلة، تنفذ من قبل جانب واحد. وتبين الأمثلة الأخيرة على مبادرات «نزع السلاح وحده» وسط الرعاة في جنوب السودان وشمال شرقي أوغندا وشمال غربي كينيا - من دون وساطة أو إيجاد حل للنزاع أو مكونات تنموية - التحديات العديدة لهذه المقاربة ومحدوديتها.

رعاة ولاية جونجلي، جنوب السودان

قاد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بين ديسمبر/كانون الأول من العام ٢٠٠٥ ومايو/أيار من العام ٢٠٠٦ حملة قسرية لنزع سلاح المدنيين في شمال ولاية جونجلي. وانطلقت الحملة بناء على طلب المجتمعات التي احتاجت للتفاوض على الحصول على مدخل إلى مخيمات الماشية. وسعى الجيش إلى تجريد مجموعات الرعاة المحلية من أسلحتها، وبالأخص قبيلة لو نوير، وهو إجراء حسبه العديد منهم قمعاً سياسياً. ولعل تاريخ العداوة بين قبيلتي النوير والدينكا اللتين تهيمان على كوادر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد ضاعف من هذا الشك.١٦

جابهت المبادرة، منذ البداية، مقاومة من مليشيات «الجيش الأبيض» التابعة لـ لو نوير - وهي جماعات شبه منظمة من الشباب المسلح يقومون بحماية الماشية وشن الغارات على القبائل المجاورة.١٧ وجمع أكثر من ٣ آلاف قطعة سلاح أبان برنامج نزع السلاح، وقدر عدد القتلى بـ ١٦٠٠ جندي من الجيش الأبيض والجيش الشعبي لتحرير السودان - وعلى وجه التقريب ضحية واحدة مقابل قطعتي سلاح استولي عليهما ١٨. وعزيت إراقة الدماء إلى فقر في التخطيط والتنفيذ وضعف عملية ابتياع الأسلحة من زعماء القبائل والمجتمعات المحلية. وتبين النتائج الأولية لمسح خاص بالأسر أجري في جونجلي بشهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ أن حمل الأسلحة قلّ وأن الإحساس بالسلامة العامة قد تعاظم أبان فترة حملة نزع السلاح.١٩ لكن من المتفق عليه بشكل واسع أن فقدان المئات من الأشخاص ثمن باهظ وغير مقبول. زد على ذلك ثمة مؤشرات تفيد أن الفوائد المجناة قد تكون ذات أجل قصير إذا أخذنا في الحسبان العنف المسلح اللاحق الذي اندلع بين المجتمعات المنزوعة السلاح نفسها.

وعلى ضوء تزايد أعداد ضحايا حملة الجيش الشعبي لتحرير السودان لجمع الأسلحة، عملت الأمم المتحدة، سريعاً، على تشجيع عملية نزع سلاح سلمية في مكان آخر من الولاية. ووفرت اتفاقية السلام بين قبيلتي لو - مورلي المتمخضة عن وقف إطلاق النار المعقود بينهما في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٦، نقطة البدء. وركزت الأمم المتحدة بادئ ذي بدء، رغم ضعف مواردها، على مقاطعة أكوبو. وقد استفادت المبادرة استفادة كبيرة من الوساطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) التي تمتعت بحضور قوي في الاقليم وبقدرة على إشراك رؤساء القبائل المحليين. هذا التدخل جرى من بعد تنفيذه بواسطة مقاطعة، بيام (Payam) (وهي وحدة ولاية إدارية) و«لجان نزع السلاح» على مستوى المجتمع المحلي. وتمكنت

الحملة من جموع نحو ١٢٠٠ - ١٤٠٠ من بنادق هجومية عاملة ورشاشات وقاذفات قنابل صاروخية وهاونات بحلول نهاية أغسطس/ آب من عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أنه لا يمكن وصف عملية نزع السلاح هذه بـ"الطوعية" إلا أنه لم يفقد فيها بشكل مباشر أي شخص حياته.

وباشرت الأمم المتحدة، لاحقاً، حملة نزع سلاح ثالثة في جونغلي لتخفيض مخزون الأسلحة لدى مورلي، وهي قبيلة لم تشارك حتى ذلك الوقت في حملات استعادة الأسلحة، وهذا أمر كان يخشى منه محلياً بشكل خاص.٢٠. أطلقت الأمم المتحدة مشروعاً رائداً في أربع وحدات إدارية تابعة لمقاطعة بايبور (فيريتيت، غومورك، ليكونغول، وبايبور). وأدارت السلطات المحلية مسعى استعادة الأسلحة مع مساهمات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بعثة الأمم المتحدة في السودان وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ولجنة جنوب السودان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (SSDDRC)، وجرت استعادة ما لا يقل عن ١١٢٦ قطعة سلاح (معظمها تعمل بصورة جيدة) بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار ٢٠٠٧ (انظر جدول ٢١١). كما أن هذه المبادرة جرت بسلاسة.

وعلى الرغم من استعادة آلاف من قطع السلاح، غير أن استتباب الوضع الأمني ظل عصبياً على المنال بالنسبة للكثيرين ممن اشتركوا في حملات نزع السلاح في جونغلي، فشن الغارات لم يتوقف في أي وقت من أوقات الحملة، إذ دأبت الجماعات المنشقة وبعض الانتهازيين على إفساد التجربة ويات سكان مقاطعة أكيو العزل هدفاً مقصوداً خلال الحملة. كما لم ينشر الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي التزم تأمين مناطق عازلة لحماية السكان العزل أثناء عملية جمع الأسلحة، أيًا من قواته إلا في نهاية فصل الجفاف في مايو/أيار. وما هو أكثر إشكالية من كل هذا، مواصلة الجيش الشعبي لتحرير السودان، بحكم تصوره عن أن لدى مورلي مخزوناً كبيراً من الأسلحة الصغيرة، تهديده بالقيام بحملة نزع سلاح إجبارية٢٢.

في غضون ذلك، عقد اجتماع لبناء الثقة في مطلع مايو/أيار ٢٠٠٧ بمدينة بور لجموع مفوضي المقاطعة ورؤساء الولاية٢٣، وأصدروا قراراً، بما فيها التزام بوقف العدوان الفوري وحملة نزع سلاح "سلمي" (لكن ليس طوعياً على الدوام) لمجتمعات جونغلي بحلول يوليو/تموز. ولربط هنا مع القطاع الأمني أهميته الحاسمة هنا، إذ جرى الالتزام بنشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وزيادة عدد قوات الشرطة في كل مقاطعة٢٤.

كما شملت المقترحات عقد اجتماع بين حكومة ولاية جونغلي ورؤساء قبيلة مورلي لإقناعهم بنزع السلاح والتوقف عن شن الغارات، وإقامة "نقاط أمنية" كاملة بمعدات اتصال ونقل لحماية حدود المقاطعات٢٥. هذه القرارات كان يمكن لها أن تشكل لاحقاً أسس لسياسة نزع السلاح على مستوى الولاية، لكن السلطات الولائية عملت بدلا من ذلك على رفضها وأضيق الجيش الشعبي لتحرير السودان بنشر قواته مثلما وعد. كما أن في هذه القرارات ثغرات محتملة، إذ أن أحدها، مثلاً، يخول نزع السلاح إجبارياً في حال اخفاق المساعي الطوعية٢٦. وفي ذلك الوقت، قيل أن المسؤولين السودانيين بدعم من لجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (SSDDRC) ولجنة جنوب السودان للسلاسة كانوا يعملون على تطوير استراتيجية أخرى. وعلى كل حال، فإذا لم توضع استراتيجية لنزع السلاح متبادلة وذات مصداقية وطوعية فإن ضرورة الحراسة لدرء غارات القبائل المجاورة ستواصل٢٧.

إن هذه السلسلة من مقاربات نزع السلاح في ولاية جونغلي، تبين المخاطر التي تحفل بها مقارنة "نزع السلاح وحده" سواء كانت قسراً أو طوعاً. وبالرغم من اشتراك الولاية والمقاطعة والأجهزة المحلية والوكالات الدولية الداعمة منها أو المنفذة، إلا إنه لم يجر الحفاظ على أمن المجتمع المحلي بما فيه الكفاية. إن نزع السلاح وحده قد يجلب مكاسب مؤقتة وخاصة عندما لا يتوفر الأمن الولائي خلال الحملة وبعدها، أو عندما تتواصل عملية نزع السلاح من دون مساعٍ منهجية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. علاوة على ذلك، فمما لا شك إن وصف مبادرة الأمم المتحدة بأنها طوعية ثم تلي ذلك تدابير تعسفية قد تؤدي بدورها إلى عنف مسلح، سيجعلها الأمم المتحدة معرضة، عن حق، للازدراء، وسيفوض ذلك دورها في مساعي استعادة السلاح في أماكن أخرى تقويضاً كبيراً.

كاراموجنغ شمال شرقي أوغندا

تقوم أوغندا دورياً بعمليات نزع سلاح قسرية لسكانها الرعويين، ومنها سكان إقليم كاراموجا الذي يقطنه الكاراموجنغ وبوكوت وتوركانا. لقد أدت الحملات التي نفذت مبكراً في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إلى استعادة ١٠ آلاف قطعة سلاح على الأقل رغم أن معظمها (حوالي ٨ آلاف)، كما جاء في التقارير، أعيد إصدارها إلى المقاتلين الذين جرى تجنيدهم في وحدات الدفاع المحلية والائتلاف المعادي لسرقة مخازن الأسلحة٢٨. وما عادت هاتان المجموعتان نشطتين بحلول العام ٢٠٠٦، وعادت كمية جيدة من أسلحتيهما وذخائرهما مجدداً إلى التداول العام.

وتبنت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية (UPDF) أسلوباً أكثر عدوانية إزاء عملية نزع السلاح في الإقليم التي شرع بها في أبريل/ نيسان ٢٠٠٦ واستمرت حتى العام ٢٠٠٧، وقد استخدمت قوات الدفاع في هجوم على المدنيين في مناطق كاراموجا أسلحة رشاشة ثقيلة وبنادق هجومية وقنابل. وقالت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش أن القوات استخدمت في هذه الحملات الضرب الجماعي والقتل غير القانوني والتعذيب والحجز العشوائي وتدمير الممتلكات٢٩. فليس غريباً إذن أن تعم المشاعر المعادية للحكومة/قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وأن يؤدي ذلك إلى هجمات انتقامية. فعلى سبيل المثال، رداً على القتل العشوائي الذي اقترن بعمليات التطويق والتفتيش بالقرب من مدينة كوتيدو، قام مقاتلو جي (Jie) بقتل عدد من الجنود في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ ومن ضمنهم أمر الكتيبة السابعة والستين لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية٣٠.

ومباشرة بعد بدء قوات الدفاع الشعبي الأوغندية بحملاتها لنزع السلاح، شرعت المجموعات القبلية في مناطق أخرى من أوغندا وكينيا والسودان في الإغارة على مستوطنات أهالي الكارامونج. وتسلسوا على وجه السرعة لعدم قدرتهم على حماية أنفسهم.

توركانا شمال غربي كينيا

أطلقت حكومة كينيا في منتصف العام ٢٠٠٦ سلسلة من برامج نزع السلاح بقيادة الجيش وسط أهالي بوكو وتوركانا في سبع مناطق من حصى الوادي المتصدع. بدأت عملية نزع السلاح بثلاث مراحل: (١) عملية دوميشا أماني ("الحفاظ على السلام") وهي مبادرة لجمع السلاح طوعية وليس فيها إكراه، وعدت بزيادة الأمن وعدم التعرض للمتابعة القضائية. (٢) عملية أكو١١ ("مرحلة الجمع ١") التي تضمنت نزع السلاح القسري للمجموعات التي لم تتعاون خلال المرحلة الأولى. (٣) أكو٢٢ ("مرحلة الجمع ٢") تدخل تنموي مصمم لتحسين الظروف الاقتصادية في المناطق المسلحة سابقاً بغية التقليل من دوافع اقتناء السلاح.

لا شك أن الحملة افضت إلى نتائج ملموسة، إذ جمعت ما يقرب على ١٧١٠ قطعة من الأسلحة النارية و ٥٧٠٠ عيار ناري من بوكوت وتوركانا في منطقة توركانا. لكن الحملة، كما هو حال أماكن أخرى، عززت من حالة أمان بعض الجماعات على حساب جماعات أخرى. ففي جنوب توركانا (كينيا) قامت قبيلتا بوكوت وكارموجنغ المجاورتان بالهجوم مراراً على مجتمعات توركانا التي نزعت سلاحها طوعاً - مع ضمانات قدمتها الحكومة الكينية بتوفير حماية لهم ٣١. وعليه فإن العديد من أهالي قبيلة بوكوت فروا إلى أوغندا حتى لا تصادر أسلحتهم. أما أهالي توركانا فما كانوا قادرين على الانتقال إلى مكان آخر، وهذا جعلهم عرضة لمقاتلي قبيلة بوكوت العائدين بأسلحة جديدة من أوغندا. وما زاد الطين بلة ما أفيد عن قيام عسكر كينيين تعذيب وإساءة معاملة المدنيين ممن رفضوا تسليم أسلحتهم طوعاً أو أبوا إفشاء معلومات عن مسلحي مجتمعهم ٣٢. وعلى الرغم من النوايا الحسنة لبرنامج الحكومة الكينية إلا أنه خلا من الأهداف الواضحة والموافقة الحقيقية لقادة المجتمعات والسكان المحليين. لقد جرت الحملة بعجلة بالغة وما صرف وقت لتوعية المشاركين. كما أن ثقة السكان المدنيين تبادت بسرعة لما اكتشفوا أنهم لن يعوضوا على نحو واف عن أسلحتهم. وفسر السكان الرعويون، الذين اعتادوا طويلاً على الأساليب القمعية للدولة، عملية نزع السلاح بأنها وسيلة أخرى قمعية تبغي تقويض مجتمعاتهم والحد من حرية حركتهم ٣٣.

ما وراء عملية نزع السلاح:

بناء السلام بين الرعويين

تبين الدلائل المتزايدة أن مبادرات بناء السلام المتواضعة الشأن التي تتقدم بها منظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs)، تقدم تكملة أساسية إلى مساعي عملية نزع السلاح، معززة المصالحة والأمن على مدى طويل. وما له أهميته الحاسمة هنا أن هذه المبادرات تسعى لتحسين الوضع الأمني في المناطق الرعوية بواسطة "لجان سلام" تخضع محلياً للمساءلة والآليات عرفية أخرى بهدف توقي ومنع وحل الخلافات قبل أن تتفجر على شكل نزاع عنيف تام. وتؤدي هذه اللجان، في كثير من الأحيان، على محدوديتها، مهام ضبط الأمن والقضاء، وفي بعض المناطق، تعمل باعتبارها الجهاز القائم فعلاً لتوفير الأمن والعدالة ٣٤. كما أن هنالك مؤشرات تفيد أن استخدام هذه الآليات في كينيا عملت على بعث الحياة في النهج المحلية وتقوية السلطات المحلية، كما جنت أيضاً بعض اعتراف من قبل الدولة.

ومن الجهود الأخرى في عملية بناء السلام البرنامج الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، الذي أطلق في كينيا وأوغندا والهادف للحيلولة دون تفاقم حدة النزاعات عبر الحدود بين الجماعات القبلية المتجاورة. ودعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جنباً إلى جنب شريكاتها المنفذة كالتنمية البديلة المحدودة (DAI) وريام ريام (كينيا) ومبادرة كوتيدو للسلام (كوباين - أوغندا)، في عمليات التوسط بين دودث (Dodoth) في أوغندا وتوركانا في كينيا، على إثر مصادمات بين الجماعتين في أوائل العام ٢٠٠٤. وسادت نذر على أرض الواقع تنبؤ بوقوع هجمات انتقامية في بداية العام ٢٠٠٥. وقد عزيت حقيقة عدم وقوع مثل هذه الهجمات إلى عملية السلام عبر الحدود القائمة. وتمتينا لهذه المكاسب عملت منظمنا ريام ريام وكوباين على تنمية قدراتهما وواصلتا دعم برامج التخفيف من حدة النزاعات وبناء السلام في المنطقة الحدودية.

وعلى ذات المنوال، أطلقت مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI) لنشر السلام والأمن في اقليمي توركانا وتوبوسا في شمال غربي كينيا وجنوب السودان ٣٥. وتضمنت نشاطات مبادرات أدكار للسلام والتنمية لبناء السلام معرفة مظالم السكان المحليين وحلها وإشراك قرى كراال (Kraal) (وكرال هي أدكار في اللغة التوراكنية) في الحوار وعملية حل النزاع. تهدف مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI)، من خلال تعزيز الجمع بين بنى السلطة التقليدية والحديثة معاً، إلى التوصل إلى تسويات سلمية بين القبائل المتحاربة قبل أن تبدأ بشن الغارات وأن يتصاعد العنف المسلح. تعمل مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI)، بدعم من السلطات الحكومية المحلية والشيوخ ورؤساء القبائل، مع حكومات البلديات ومنظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) ٣٦ في ناروس جنوب السودان لاجهاض الغارات التي تشن عبر الحدود إلى كينيا. وعندما لا يكون بالوسع تجنب الغارات يحاول قادة الجانبين من التفاوض على سلامة عودة الماشية والتعويض عما فقد من حياة.

أدارت مبادرات أدكار للسلام والتنمية تدخلها الأول في فبراير/شباط ٢٠٠٥ على إثر هجمات متبادلة بين توركانا وتوبوسا حيث قتل فيها محاربان بارزان من توركانا واستولي فيها على ٢١٥ من الماعز والخرفان مع بندقيتي المقاتلين. قامت مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI)، منضماً إليها رؤساء توركانا وشيوخها ولجنة سلام من القادة المحليين، بزيارة رؤساء توبوسا وشيوخها في السودان. وناقش الحاضرون خلال الاجتماع إعادة البندقيتين سالميتين وكذلك الماشية وضمم إطار توعية لكلا الجانبين. وحفز هذا التدخل وقف إطلاق نار مدته ١٨ شهراً سمح، لأول مرة منذ عقود، لأهالي توركانا وتوبوسا بالمسير مع

قطعانهم عبر الحدود بأمان. وعلى الرغم من النهاية المفاجئة لوقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ بهجوم قام به مغيرو توبوسا على بعد ٥٠ كيلومتراً تقريباً من لوكوتشكيو، إلا أن مبادرات أدكار للسلام والتنمية استجابت بإجراء مزيد من التفاوض عبر الحدود ولعبت دوراً مؤثراً في تسوية الهجمات الانتقامية الصغيرة اللاحقة بين الجانبين ٣٧.

بيد أن منظمات المجتمع المدني (CSOs) لا يسعها وحدها تقديم حلول للمشاكل الأمنية في المناطق الريفية. فتدخلاتها تمتاز بضيق تركيزها وموقته بالضرورة وتعتمد على دعم مانحين غير مؤكدين. كما أن تغير العاملين في منظمات المجتمع المدني المحلية يمكن أن يترجم، أيضاً، إلى افقار المؤسسة تعليمياً وإلى تفاوت في الخبرات. وما يدعو للمفارقة، إن العمل الناجح لمبادرات بناء السلام لمنظمات المجتمع المدني المحلية قد يكون له تأثير سلبي في ابعاد الدولة أكثر فأكثر عن المشاكل الريفية إن احست بأن أحد ما "يهتم بها" من دون توظيف موارد حكومية وقوى عاملة. ومثالياً، ينبغي للحكومات التعهد بدعم خلق هياكل ومؤسسات تتسلم تمويلًا منتظمًا ويرتكز نهجها على حقوق الإنسان وتعمل باستقلالية وتقدم حلولاً بعيدة الأمد. ولئن قد تكون منظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) ومجموعات المجتمع المدني في موضع مثالي لإعلام الحكومة واستشارتها في ما يتعلق بهذه الجهود، وينبغي تشجيعها على فعل ذلك، فإنه ليس بوسعها ترؤس مثل هذه الجهود.

إن تزايد الوعي بالمخاطر المقترنة بعملية نزع السلاح عملت على تشجيع الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية لاستكشاف مقاربات بديلة لتحسين الوضع الأمني على أرض الواقع. لقد أخذت المنظمات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية الأطراف والحكومات المضيفة تعي على نحو متزايد الآثار غير المباشرة للحروب الريفية ودور الترتيبات الأمنية المحلية للحفاظ على السلام. وهكذا، فإن مبادرات بناء السلام ذات الأسس المحلية والمستنبطة من أرض الواقع تكسب مزيداً من الاهتمام ومزيداً من الموارد مما كان عليه الأمر في الماضي. والمركز الاقليمي المعني بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة (RECSA) ٣٨ هو منظمة اقليمية تعنى بجوانب العنف المسلح الريفية. يعمل المركز الاقليمي المعني بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة باعتباره منتدى لتحسين التنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية والوكالات الحكومية ذات الصلة لمنع والحد وانهاء الإتجار والخرن غير المشروعين للأسلحة الصغيرة في جميع أرجاء منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي. ينبغي دعم هذا المركز ليصبح مركزاً لامتياز.

وبالمثل، قامت الهيئة الحكومية للتنمية (إيفاد) بتأسيس آلية الإنذار المبكر للنزاع ومجابهته (CEWARN) العام ٢٠٠٢ لزيادة الوعي بالنزاعات الريفية الجارية في إثيوبيا وكينيا وأوغندا ٣٩. تمتد إيفاد بالقدرة، بالاستفادة من شبكة رصد واسعة جداً، على مسح وتوثيق حوادث العنف ومد الحكومات بدليل على الاستجابة بشكل فعال. كما تعمل منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا (EAPCCO) مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) عن كثب لتطوير وتمتين وتعزيز التشريع الهادف إلى الحد من سرقة المواشي والعنف المسلح المقترن بها. وفي العام ٢٠٠٥ قدمت منظمة التعاون لقادة شرطة شرق إفريقيا (EAPCCO) بروتوكول منع ومكافحة واستئصال سرقة المواشي في إفريقيا الشرقية ٤٠. ومن المتوقع أن تتبنى الدول الأعضاء في المنظمة هذا البروتوكول قريباً.

وهنالك مؤشرات تفيد بأن الحكومات في القرن الإفريقي على استعداد متزايد للتنسيق مع بعضها بعضاً لمجابهة المسائل الريفية ومنها الحروب الريفية، إذ سيعقد مؤتمر وزاري على مستوى رفيع، مجتذباً أعضاء برلمانيين من جنوب السودان وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، في وقت لاحق من هذا العام في جوبا وباستضافة ريك مشار نائب رئيس حكومة جنوب السودان (GoSS). ومن المتوقع أن يحضر زعماء أتيكر ومنظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) من جميع الدول الأربع. تتضمن أجندة المؤتمر نقاشات في مسائل السلم والأمن مثل: الأسلحة الصغيرة وعملية نزع السلاح، الاعتماد المتبادل والتعايش، الحكم والتنمية وتمكين المجتمعات الريفية ٤١.

خلاصة

لقد تغير العنف الرعوي خلال الأعوام الأخيرة نتيجة عوامل عدة، منها التهميش الاقتصادي والسياسي، مقاومة المجتمعات الرعوية الفعالة للاندماج، نضوب الموارد وتحولات ديموغرافية وتعاظم وفرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد تحول ما كان يوصف مرة بأنه عنف مرحلي متدني المستوى إلى نزاعات مزمنة، وفي بعض الأحيان كثيفة، بين المجتمعات الرعوية.

ويندر أن تستثمر حكومات الاقليم كفايةً في برامج إزالة الأسباب البنيوية للعنف في الأقاليم الرعوية. فلا يحدث إلا ما ندر تدخلات تنموية مركزة، ضمانات أمنية متبادلة بين الأطراف المتنازعة، دعم لآليات قرار حل النزاع عرفياً بسبب الوصمات السائدة والاختلالات البنيوية. بدل ذلك تسود حملات نزع السلاح التي تقوم على رد الفعل والتطفل والاكراه. وهذه المقاربات تكون غير عادلة في طريقة استهدافها مجموعات معينة، إذ تترك المجتمعات المنزوعة السلاح فريسة للقبائل المجاورة، وهذا يؤدي، بشكل مفهوم، إلى مقاومة عنيفة ورفض الامتثال.

إن عملية نزع السلاح الطوعية إلى حد كبير لقبيلة مورلي في ولاية جونجلي بجنوب السودان كانت نتيجة لمقاربة مناسبة وأقل عنفاً لكنها أثارت عدداً من الأسئلة والتحديات الجديدة. إن عدم قدرة أو استعداد الجيش الشعبي لتحرير السودان والإداريين المحليين لحماية المنطقة من الهجمات المتواصلة والعنف القبلي المتكرر قلص إلى حد كبير ما كان بإمكانهم انجازه. هذا، جنباً إلى جنب غياب سياسة متماسكة لحكومة جنوب السودان ومثول شبخ القيام بعملية نزع سلاح قسرية بالمستقبل، يشكل تهديداً لاستقرار الاقليم برمته. كما أنه يطرح اسئلة جوهرية تتصل بطبيعة المشاركة المستقبلية للأمم المتحدة في عمليات نزع سلاح المدنيين.

إن دروس هذه الحملات لم تكتمل بعد، لكنه من الواضح إن حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يجب أن يتخليا عن أي عمليات قسرية في المستقبل وأن يعملوا مع سلطات الولاية والأمم المتحدة لتطوير عملية نزع سلاح شاملة ومقاربة أمنية ٤٢. إن عملية تتضمن: تحليل نزاع مشترك، تطوير إطار قانوني، بناء السلام، نزع سلاح متزامن، تعاون عبر الحدود، دعم منطقة عازلة، تنمية قدرة الشرطة، والتنمية الاجتماعية لهي تحدد من المخاطر الأمنية. وأظهرت عمليات بناء السلام لمنظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) في السودان وكينيا وأوغندا طرقاً يخفف فيها من حدة التوتر وتقديم ترتيبات أمنية مرتجلة لكنها عملية بحيث تدعم البنى التقليدية للسلطات. ينبغي أن تكون هذه المساهمات القيمة نقاطاً مرجعية لتخطيط الولاية للاتيان بمقاربة أكثر شمولية لمنع واحتواء والحد من النزاعات الرعوية في الاقليم.

الحواشي

يقوم هذا العدد من تقرير السودان على بحث لجونا ليف ومساهمات فريق التقييم الأساسي للأمن البشري وباحثي مسح الأسلحة الصغيرة.

١ يشير مصطلح أتيكر (Ateker) في المقام الأول إلى الشعب النيللي الناطق بلغة أتوانغا، ويمكن تعقب موطن أسلافهم إلى المنطقة المحصورة بين النيلين الأزرق والأبيض في السودان اليوم. وتتضمن أتيكر: بايا، ديدنغا، جي، مورلي، نيانغاتوم، تينت، وتوبوسا في جنوب السودان و داسينتشا ونيانغاتوم في إثيوبيا، وتوركانا في كينيا، وكاراموجنغ في أوغندا.

٢ اعتماداً على ITDG (٢٠٠٤) فقد شرد أكثر من ١٠٠ ألف نتيجة للنزاعات الرعوية في شمال غربي كينيا.

٣ أنظر مكوتو (٢٠٠٧).

٤ مقابلات مع القادة المحليين في ناروس، شرق الاستوائية بالسودان، وفي لوكتشيفغو- كينيا بمايو/أيار - يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

٥ مقابلة مع ألبرت لوتشيريلا، منسق رابطة Kapoeta East Native Development Association ، ٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

٦ كانت هناك ٤٨ امرأة وطفلاً من ضمن الضحايا ٥٤٠. كما استولت توبوسا على ٤٠٠ من الماشية و ٤٠٠ من الماعز. مراسلة بالبريد الإلكتروني مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان بتاريخ ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٧.

٧ مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان بتاريخ ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

٨ انظر مواورا (٢٠٠٥).

٩ سيشكل التنقيب عن النفط في جنوب السودان عاملاً أساسياً في تحديد حقوق المجتمعات إزاء الشركات. ستكون لهيئة الأرض التي أقيمت حديثاً وهيئة حقوق الإنسان كذلك، أهمية بالغة في إبراز وحماية حقوق الجماعات السكانية المهمشة.

١٠ أنظر إلى بروير وماغا (٢٠٠٦) لمراجعة التفاعل بين التفضيلات، الأسعار والموارد في علاقتها مع الطلب على الأسلحة.

١١ انظر شوميروس (٢٠٠٧) لمزيد من المعلومات عن دور جيش الرب للمقاومة في السودان.

١٢ أنظر مينخاوس (ينشر قريباً).

١٣ تواصل حكومة أوغندا تنفيذ برامج إعادة الاستيطان.

١٤ مراسلة تحريرية مع أتيشينغ أدالا، مسؤول رفيع في البرنامج، منتدى إفريقيا للسلام ، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧.

١٥ غالباً ما يلجأ إلى نزع سلاح قسري باعتباره جزءاً من حملة تخفيض الجريمة أو جزءاً من عمليات دعم السلام. وتدار عملية نزع السلاح، في العادة، من قبل الأجهزة الأمنية وتحمل معها خطر التهديد بتدابير عقابية في حال عدم الامتثال.

١٦ يونغ (٢٠٠٧).

١٧ أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧)، ويونغ (٢٠٠٧) لمعرفة تفاصيل وافية عن عملية نزع السلاح في لو نور.

- ١٨ أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص٤). وضعت الأمم المتحدة عدد الموتى بـ "٦٠٠ على الأقل".
- ١٩ ستقوم ورقة عمل لفريق التقييم الأساسي للأمن البشري قادمة بنشر نتائج هذا المسح.
- ٢٠ دعمت الخرطوم أبان الحرب الأهلية السودانية الثانية عناصر مسلحة من مورلي. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، أعلن زعيم مورلي اسماعيل كونييه - الذي حافظ على بقاء قوة مسلحة تسليحاً ثقيلاً من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رجل على الأقل في بايبور، معروفة باسم قوات دفاع بايبور، ولامه للجيش الشعبي لتحرير السودان.
- ٢١ على أي حال هناك شك بأن عدداً كبيراً من المسلحين الشباب الذي فروا خلال موسم الجفاف عادوا بعدما اكتملت عملية نزع السلاح.
- ٢٢ لا تتوفر قاعدة بيانات لعدد قطع الأسلحة لدى مورلي. قام فريق التقييم الأساسي للأمن البشري مسحاً صغيراً خاصاً بالأسر في مقاطعة بايبور بشهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، وستنشر نتائج المسح قريباً.
- ٢٣ قامت باكت سودان بدعم الاجتماع.
- ٢٤ من قوة بـ ٩٠ رجلاً إلى ٢٠٠ رجل.
- ٢٥ اطلع مسح الأسلحة الصغيرة في أغسطس/آب ٢٠٠٧ على القرارات المتمخضة عن اجتماع بناء الثقة لولاية جونجلي.
- ٢٦ المصدر السابق.
- ٢٧ سيجري التوسع في هذه النقطة بورقة العمل القادمة لفريق التقييم الأساسي للأمن البشري الخاصة بنتائج مسح جونجلي للأسر.
- ٢٨ حكومة أوغندا (٢٠٠٧).
- ٢٩ هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٧) وبيغان (قادمة).
- ٣٠ هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٧).
- ٣١ ريام ريام (٢٠٠٧).
- ٣٢ مقابلة تلفونية مع أليكس لوسكيريا منسق مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI)، بتاريخ ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٧، ومقابلة تلفونية مع جون مارك إيدان منسق ريام ريام بتاريخ ٥ يوليو/تموز ٢٠٠٧.
- ٣٣ ريام ريام (٢٠٠٧).
- ٣٤ انظر مواورا (٢٠٠٥).
- ٣٥ لما انتهت عملية شريان الحياة في السودان - والتي قدمت مساعدات إنسانية إلى جنوب السودان خلال نزاع الشمال-الجنوب، تبرعت الهيئة الدولية للصليب الأحمر، التي كان مقرها في لوكنتشوغيو، بأصولها الثابتة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs) والأجهزة الحكومية. واختيرت مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI) باعتبارها المتسلم الأساسي.
- ٣٦ رابطاً تنمية توبوسا و Kapoeta East Native Development Association تجريان برامج لتخفيف النزاع مشابهة في شرق الاستوائية بالسودان.
- ٣٧ مقابلة تلفونية مع أليكس لوسكيريا منسق مبادرات أدكار للسلام والتنمية (APEDI)، بتاريخ ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٧.
- ٣٨ المركز الاقليمي المعني بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة (RECSA)، الذي ابتدأ عمله باسم أمانة نيروبي، يضم بروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، راوندا، سيشيل، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندا.
- ٣٩ قامت ايفاد، في مايو/أيار ٢٠٠٧ باستضافة ورشة عمل عن نزع سلاح المجتمعات الرعوية في عنتابا (أوغندا) والتي جلبت ممثلي الحكومات والمجتمع المدني معاً لمعالجة هذه المسألة.
- ٤٠ أهداف البروتوكول هي: (١) منع، مكافحة، استئصال سرقة المواشي ونشاطات إجرامية أخرى في اقليم شرق إفريقيا، (٢) معالجة مسألة سرقة المواشي منهجياً وشمولياً لضمان استئصال تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية السلبية وضمان رزق الأهالي، (٣) تحسين التعاون الاقليمي والعمليات المشتركة وبناء القدرات وتبادل المعلومات، (٤) تعزيز السلام، الأمن البشري والتنمية في الاقليم.
- ٤١ لم يكن واضحاً في وقت كتابة هذا العدد ما كان المؤتمر مول تمويلياً كافيًا.
- ٤٢ ألزم ريك مشار حكومة جنوب السودان علناً بـ "نزع سلاح سلمى" في بيان صحفي بتاريخ ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٧.

- ‘Case of Karamoja and Somali Clusters
Paper presented at the IGAD Regional
Workshop on Disarmament of Pastoral
Communities in the Horn of Africa
.May ٣٠-٢٨ ,Entebbe, Uganda
:The LRA in Sudan .٢٠٠٧ .Schomerus, Mareike
A History and Overview. HSBA Working
.Geneva: Small Arms Survey .٨ .Paper No
Anatomy of civilian .٢٠٠٧ .Small Arms Survey
disarmament in Jonglei State: recent experiences
and implications. HSBA Issue Brief
(nd edition). Geneva: Small Arms) ٣٠ .No
.Survey
South Sudan Vice President’ .٢٠٠٧ .Sudan Tribune
١٩ ‘Says Jonglei Must be Disarmed
/August. <http://www.sudantribune.com
<spip.php?article٢٣٣٣٦
٢٠٠٧a. The White Army: An Introduction .Young, John
and Overview. HSBA Working Paper
.Geneva: Small Arms Survey .١٠ .No
٢٠٠٧b. Emerging North-South Tensions and —
the Prospects of a Return to War. HSBA Working
.Geneva: Small Arms Survey .٧ .Paper No
- Bevan, James. Forthcoming. ‘Assessment of
the Distribution and Impact on Human
,Security of Small Arms in Karamoja
.Northern Uganda.’ Background paper
.Geneva: Small Arms Survey
.٢٠٠٦ .Brauer, Jurgen and Robert Muggah
Completing the Circle: Building a Theory’
of Small Arms Demand.’ Journal of Contemporary
,٢٠٠٦ .No ,٢٠٠٦ .Security Policy, Vol
.١٠٤-١٣٨ .pp
Voluntary Civilian’ .٢٠٠٧ .Fergusson, Patrick
Disarmament in Pibor County: Weapons
,May ١٠ and Ammunition Collected as of
Briefing Paper. Juba: UNDP and .٢٠٠٧
.May ١٠ .UNMIS
Karamoja Integrated .٢٠٠٧ .Government of Uganda
:Disarmament and Development Programme
Creating Conditions for Promoting
.Human Security and Recovery in Karamoja
Kampala: Office of .٢٠٠٦ /٢٠٠٩-٢٠٠٨ /٢٠٠٧
.the Prime Minister. January
!Get the Gun’ .٢٠٠٧ .Human Rights Watch
Human Rights Violations by Uganda’s
National Army in Law Enforcement
//:Operations in Karamoja Region.’ <http
/uganda٠٩٠٧ /٢٠٠٧ /hrw.org/reports
<index.htm
ITDG (Intermediate Technology Development
:Displacements’ .٢٠٠٤ .Group)-East Africa
‘Resettle Cattle Rustling Victims Too
/September. <http://practicalaction.org
<displacements_id=peace٠?
Menkhaus, Ken. Forthcoming. ‘Small Arms
Demand in South Sudan: Preliminary Findings
of Field Research.’ HSBA Background
paper. Geneva: Small Arms Survey
Small Arms’ .٢٠٠٧ .Mkutu, Kennedy Agade
and Light Weapons Among Pastoral
Groups in the Kenya-Uganda Border
,٤٢٢ .No ,١٠٦ .Areas.’ African Affairs, Vol
.٧٠-٤٧ .pp
Kenya and Uganda’ .٢٠٠٠ .Mwaura, Ciru
Pastoral Conflict Case Study.’ Occasional
Paper. UNDP Human Development Report
/Office. <http://hdr.undp.org/docs
/٢٠٠٠ /publications/background_papers
<pdf.٢٠٠٠_Mwaura_Ciru_HDR٢٠٠٠
Disarming the Tukana: The’ .٢٠٠٧ .Riam Riam
Riam Riam Experience.’ Paper presented
at the IGAD Regional Workshop on Disarmament
of Pastoral Communities in the
.May ٣٠-٢٨ ,Horn of Africa. Entebbe, Uganda
.٢٠٠٧ .Sabala, Kizito and Laban Cheruiyot
Disarmament in the Horn of Africa: The’

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ويشرف عليه برنامج « رصد الأسلحة الصغيرة» الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.

أثمنات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز

(rmjones@onetel.com)

رسم الخرائط: جيلي ليف،

MAP grafix

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:

mcevoy@hei.unige.ch

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

Avenue Blanc ٤٧

Genève ١٢٢

Switzerland

رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +

رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +

زر الموقع www.smallarmssurvey.org

(اضغط على السودان).

وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:

www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

